

المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة للإنتعاش الإقتصادي الجزائري

الأستاذ: شاشوة حميد

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

المخلص: أصبحت المناطق الحرة ظاهرة عالمية بامتياز، والمقدرة بحوالي 1735 منطقة موزعة على 133 بلد من أصل 192 بلد في عام 2008م، فمعظم الدول ذات الإقتصاد الإنتقالي من إقتصاد موجه لإقتصاد حر، تبنت المناطق الحرة كآليات إقتصادية للإنتقال التدريجي والمنظم، وإعتبرتها مخابر تجارب لآليات إقتصاد الحر. فالعديد من الدول أنشأت المناطق الحرة الصناعية لتصدير من أجل إسقاط الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتوفرها على المقومات والحوافز المتعددة التي تجعل المناخ الإستثماري فيها ممتاز. فهي قواعد صناعية جاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تبحث عن الميزة النسبية لكل منطقة لتحسين من مستوى تنافسيتها العالمية، وهذا بتوزيع مراحل إنتاجها على هذه المناطق، أين أصبحت مراكز متبينة لسلاسل القيم العالمية بامتياز. لعتماد الجزائر لإقتصاد الربيع (98 بالمائة من مواردنا بالعملة الصعبة من صادرات المحروقات) وتزايد نسبة الواردات سنة بعد سنة لضعف العرض الداخلي، تتجلى ضرورة إنشاء المناطق الحرة الصناعية لتصدير في الجزائر لدفع عجلة التصنيع.

الكلمات الدالة: المناطق الحرة الصناعية لتصدير. سلاسل القيم العالمية. التصدير. الإستثمار الاجنبي المباشر

Abstract

Free zones become a global phenomenon for excellence, and estimated at 1735 area spread over 133 countries out of 192 countries in 2008, most of them processing economic transitions from the oriented economy to the free one, embraced the free zones for the transition gradually and orderly. They are considered as experiences laboratories of the economy's market mechanisms.

Many countries set up industrial free zones for export in order to attract foreign direct investment to provide the ingredients, and multiple incentives that make the investment in excellent climate, they are the rules of industrial attractive policy for foreign direct investments that are looking for comparative advantage of each area to improve the level of global competitiveness, and this adopting distribution step's production has become the universal values chains centers by excellence.

The adoption of Algeria to the economy of rent (98 percent of our resources in foreign currencies from exports of fuel) and increasing the proportion of imports year after year to the weakness of the internal display, reflected the need and necessary for the establishment of free industrial zones for export in Algeria to push the Manufacturing process.

Keywords: free zones, export, foreign direct investment, Global value chains.

مقدمة:

أصبحت اليوم الدول تتسارع لإنتهاج سياسة التصنيع الموجهة لتصدير، كإستراتيجية شاملة لدوران عجلة التنمية الإقتصادية، وخاصة الدول النامية ذات الإقتصاديات الإنتقالية، حيث إعتمدت على الإستثمارات الأجنبية المباشرة لسد العجز الصناعي والرفع من مستوى الصادرات. فالعديد من الدول

النامية نجحت في تحقيق هذه النقلة النوعية من بلدان نامية إلى بلدان صناعية بامتياز مثل دول جنوب شرق آسيا ، الصين ،كوريا الجنوبية ، البرازيل ، المكسيك، جزر موريس حيث إستعانت بالمناطق الحرة الصناعية لتصدير كأداة فعالة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وجعل هذه المناطق في جوهر تنميتها الإقتصادية . فالإقتصاد الجزائري مازال يعاني من عدم التأقلم ومواكبة إجتياز المرحلة الإنتقالية للإقتصاد الحر الذي يعتبر إقتصاد التنافسية العالمية والحرية الإقتصادية ،وهل المناطق الحرة الصناعية لتصدير آلية اقتصادية تساعد الإقتصاد الجزائري للإنتقال للسلس والتدريجي لإقتصاد الحر ؟

لماذا ضرورة الإسراع في إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير في الجزائر؟:

-ضعف العرض الداخلي ما أدى إلى زيادة الواردات الخارجية لسد الطلب الداخلي المتزايد ،حيث بلغت واردات الجزائر 58 مليار دولار عام 2014، الذي يقابله ضعف صادرات خارج المحروقات المقدرة 2.8 مليار دولار لنفس السنة من مجموع الصادرات الكلية المقدرة ب 63 مليار دولار ،ونحن نعلم بأن 98% من الصادرات هي محروقات أي الاعتماد على 98% من المداخل العملة الصعبة من المحروقات التي تعتبر زائلة ونموها مؤخرا سلبي وتتحكم في أسعارها الأسواق العالمية، حيث إنخفض سعر البترول إلى دون 50 دولار في بداية سنة 2015 بعد ما كان سعره قد وصل إلى حوالي 130 دولار سنة 2008.

- تراجع نمو الإنتاج الصناعي الجزائري حيث بلغت نسبة الصناعة في الناتج الداخلي الخام 5 % والجدول التالي يبين تفهقر نمو الإنتاج الصناعي لسنوات (1990-2008):

جدول 1 : نمو الإنتاج الصناعي لسنوات (1990-2008)

Indice 100 en 1989

السنوات	90	92	94	96	98	2000	2002	2004	2006	2008
صناعة خارج المحروقات Industrie hors hydrocarbure	101	92	84	73	75	74	75	74	74	76
صناعات تحويلية Industrie manufacturière	101	89	80	68	69	66	65	62	58	52

Source : Samir bellal, 2011.p29.

- تقليص في الميزان التجاري من سنة 2011 ب 26.24 مليار دولار إلى 4.6 مليار دولار لسنة 2014، ويؤول إلى الإنخفاض أكثر إن بقيت أسعار البترول متدنية من جهة وزيادة في الواردات من جهة أخرى.

- النتائج السلبية والغير المرضية من إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث بلغت واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي نسبة 52.11% سنة 2013 بقيمة تقدر ب 28.5 مليار دولار .وصادراتنا خارج المحروقات لم تبلغ مستوى المليار دولار , وسيزداد الأمر تعقيدا بحلول عام 2020 أين يكون التحرير كلي لتجارة الخارجية مع الإتحاد الأوروبي الذي من خلاله سينعكس سلبا على المنتج الوطني بالتنافسية

الشديدة من طرف المنتجات الأوروبية ونفس النتيجة بالانضمام الحالي للمنظمة العالمية لتجارة أين تكون المنافسة عالمية وليست أوروبية فقط .

-تدهور مناخ الأعمال في الجزائر، حسب تقرير دوينغ برنس 2015، إحتلت الجزائر المرتبة 154 وراء المغرب 71 وتونس 60، هذا ما أدى إلى تعقيد العملية الإستثمارية في الجزائر، الذي يقابله ضعف إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا ضعف خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقدر بحوالي 700000 مؤسسة بعجز يقدر بحوالي مليون مؤسسة " فالجزائر تخلق سبعون مؤسسة لكل 100000 نسمة سنويا ولكن المتوسط العالمي في حوالي 350 وأكثر" (Abd Elhak lamiri 2013.P84).

في ظل هذه المؤشرات السلبية للإقتصاد الجزائري، تنامت فكرة ضرورة إسراع إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير التي تعد من بين الإستراتيجيات الفعالة للإندماج الإيجابي في الإقتصاد العالمي، من خلال إنخراطها المتميز في السلاسل القيم العالمية ،وهذا راجع للأهمية الإقتصادية لهاته المناطق من توفير المناخ الجيد للإستثمار المستقطب للإستثمارات المحلية والأجنبية ومنه الرفع من مستوى الصادرات للأسواق العالمية، فهاته المناطق تعد كمرحلة أولى للإندماج في الإقتصاد الحر بالنسبة للدول النامية مثل الجزائر ،حيث تبنتها العديد من الدول النامية كمخابر تجارب للآليات الإقتصادية المثلى التي تناسب وخصائص المميزة لظروفها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وخير مثال عن ذلك التجربة الصينية في مجال المناطق الحرة.وفي هذه الورقة نسلط الضوء على المناطق الحرة الصناعية للتصدير وأهميتها الإقتصادية.

1- فكرة إنشاء المناطق الحرة:

تعود فكرة المناطق الحرة إلى عصر الإمبراطورية الرومانية ،حيث أقيمت هذه المناطق بغرض جذب التجارة العابرة ،ولذلك فقد كانت هذه المناطق تقام في المراكز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية، وإقتصرت أنشطتها على التموين وإعادة شحن السفن ،ومنذ بداية الستينيات شهدت فكرة المناطق الحرة تطورا كبيرا، سواء من حيث الغرض الذي تؤديه أو من حيث أماكن إقامتها ومساحتها، أو من حيث المزايا والحوافز التي تمنحها للمستثمري ،فمن الغرض تحولت هذه المناطق من مجرد أماكن لتخزين السلع وإعادة تصديرها إلى مناطق تقدم الكثير من الخدمات في مجالات الصادرات، وتحولت الكثير منها إلى مناطق صناعية، كما تطورت هذه المناطق من حيث أماكن إقامتها ومساحتها، فقديمًا كانت تقام بالقرب من الموانئ والخطوط التجارية الرئيسية، ومع تطور أصبحت تقام في أي مكان داخل الدولة بل أصبحت تقام على مساحات كبيرة بغرض السماح بأكبر عدد ممكن من المشروعات بإقامة إستثماراتها داخل هذه المناطق.

2- ظاهرة عالمية بامتياز

أحصيت حوالي 1735 منطقة حرة بكل أنواعها من مناطق حرة تجاربه، صناعية لتصدير ، باستثناء المناطق الحرة الحضرية والنقاط الحرة (points francs) موزعتا على 133 بلد من أصل 192 بلد مستقل في العالم لسنة 2008 وهذا بالنسبة 70 % من البلدان شرعوا لصالح المناطق الحرة والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول 2 : التوزيع الجغرافي للمناطق الحرة لسنة 2008.

المنطقة	عدد الدول التي لديها نظام المناطق الحرة	عدد المناطق الحرة حسب المناطق	نسبة عدد المناطق على مجموع المناطق
أمريكا الجنوبية	8	120	6.91%
أمريكا الوسطى	7	101	5.82%
جزر الأنتيل	10	80	4.61%
أمريكا الشمالية	2	258	14.87%
أوروبا الغربية	13	41	2.36%
أوروبا الوسطى	16	64	3.68%
بلدان الاتحاد السوفياتي سابقا وأسيا الوسطى	6	64	3.68%
بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط	10	91	5.24%
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمحيط الهندي	33	108	6.22%
الجزر العربية والخليج الفارسي	7	49	2.82%
أسيا الجنوبية	5	341	19.65%
أسيا الشرقية	13	415	23.97%
أوقيانوسيا	3	2	0.11%
المجموع	133	1735	100%

SOURCE : françois bost , 2010.p21.

والمكتب الدولي للعمل بدوره أحصى وجود 3500 منطقة حرة للتصدير في كل أجزاء العالم موزعة على 130 دولة وإقليم والموظفة ل 66 مليون شخص، حيث إنتقل عدد الدول المحتضنة لهذه المناطق من 25 بلد سنة 1975 إلى 130 سنة 2002 (BIT, 2008.p02)

3- أنواع المناطق الحرة:

تعددت أشكال وأنواع المناطق الحرة، وهذا راجع إلى الغاية من إستعمالها كآلية من آليات الإقتصادية لتحقيق إستراتيجية أو سياسة معينة وهذا بضبط قوانينها وتشريعاتها حسب خصوصية البلد المضيف (عبد الأمير حيمة عبود، 2011.ص76) ونستطيع تصنيفها إلى مناطق حرة تجاربه مناطق حرة صناعية، مناطق حرة خدمية إلا أنها مشتركة في الخصائص التالية: (IFID ,1993.p07)

- الإعفاء من الضرائب : منح تحفيزات ضريبية مقارنتا بالمحيط الإقتصادي المحلي والجهوي.
- العالمية: الإفتاح على كل الإستثمارات الأجنبية أو المحلية بدون إستثناء.

- المساواة: كل المتعاملين الإقتصاديين يلقون نفس المعاملة والتحفيزات.
- رفع القيود التنظيمية: رفع القيود على بعض النشاطات التي هي مقيدة في التنظيمات المتعامل بها محليا.
- رفع القيود البيروقراطية : حيث تتسم التعاملات الإدارية داخل المناطق الحرة بسرعة والبساطة والمرونة.

(أ) **المناطق الحرة التجارية:** (free Trade zone) : يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على إستيراد سلع من خارج البلد أو من داخله بغرض تخزينها وبيعها في الوقت المناسب وقد تجري على البضائع بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات والتي تتناول شكل البضاعة دون المساس بجوهرها، كالفرز، والتعبئة، والتغليف، أو المزج والخلط وإلى غير ذلك من الأعمال التي من شأنها المحافظة على طبيعة البضاعة نفسها (محمد قاسم الخصاونة، 2010، ص 22) .

(ب) **المناطق الحرة الصناعية:** (free industrial zone) : هي مناطق محددة خاصة تقع خارج الحدود الجمركية العادية للبلد المضيف، تمنح للمتعاملين الإقتصاديين حوافز هامة من ضريبة ومنشآت قاعدية حديثة وأنظمة صناعية جيدة، فهذه المناطق الحرة الصناعية لها مناخ إقتصادي مصمم للإستقطاب الإستثمارات (Peter Gwarr, 1989.p34)

- (ج) **المناطق الحرة الخدمية:** (service free zone) فهي تتكون من نوعين :
- مناطق حرة مالية التي تنقسم بدورها إلى مناطق حرة بنكية وتأمينية.
 - ومناطق الحرة الجبائية.

فباعتبار المناطق الحرة كوسيلة وآلية إقتصادية مرنة، توظفها الدول من أجل تحقيق إستراتيجياتها وسياساتها الإقتصادية الخاصة بها ظهرت العديد من أشكال المناطق الحرة من مناطق حرة تكنولوجية، مناطق حرة فلاحية، مناطق حرة إعلامية، مناطق حرة سياحية ... إلخ.

ومن خلال ربط ما تحمله التحولات الإقتصادية العالمية ومفهوم المناطق الحرة بأنواعها وأهدافها يتضح أن مستقبل المناطق الحر في العالم يدل على أن التوسع في إنشاء المناطق الحرة على إختلاف صورها وأشكالها سيكون أحد السمات المميزة لإقتصاديات التي ستنمو في ظل عصر التحرير التجارة الدولية، فالتأمل في أحكام اللجات والمنظمة العالمية للتجارة بناء عن ضرورة توسع في المناطق الحرة وخاصة في مرحلة التحول وإعادة التكييف في إقتصاديات العالم وخاصة في البلدان النامية، وبعد دخول تجارة الخدمات في مجال تحرير التجارة الدولية، بل أن الجزء الخاص بتحرير قوانين الإستثمار المتعلقة بالتجارة، تحمل في مضامينها التشجيع على إقامة مناطق حرة ونجاحها وإنعاشها لأنها تزيل القيود التي كانت تسبب مشاكل للإستثمار الأجنبي . (أوسرير منور، 2005، ص 353)

نهتم في هذه الورقة على المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كآلية للإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات.

4- أهمية المناطق الحرة الصناعية للتصدير :

رافقت المناطق الحرة الصناعية للتصدير حركة تحرير المبادلات التجارية، وافتتاح الدول للإقتصاد السوق، وساهمت أيضا في نمو التجارة الخارجية والإستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا بشكل أساسي في الدول النامية وأوروبا الشرقية، فالمناطق الحرة هي بمثابة آليات هامة وحاسمة في مجال التنمية، وهذا راجع للأثار الإيجابية المترتبة على الصعيد الإقتصاد المحلي والوطني (François bost, 2011 p 02).

فالمناطق الحرة الصناعية للتصدير تستفيد من موقع خاص إستراتيجيا مع هياكل حديثة ذات جودة عالية وإنشاء شبك الوحيد الذي يعطي لها الشفافية وحسن التسيير .

فبنسبة للمستثمرين تكمن أهمية الإستثمار في المناطق الحرة في (Aradhna Agarwall, 2005.p :03)

-الإستفادة من الإعفاءات والمزايا الإقتصادية والضمانات التي تقوم الدولة بمنحها للمستثمرين في أراضيها وبصفة خاصة الإعفاءات الجمركية على الصادرات والواردات ، بالإضافة إلى عدم تعرض للقيود والتعقيدات الإدارية .

-الإستفادة من توافر بعض الموارد الإقتصادية منخفضة التكلفة واللازمة لعمليات الإنتاج كتوافر اليد العاملة وبعض المواد الخام بأسعار منخفضة ، الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض تكلفة الإنتاج ومن ثم زيادة الأرباح والرفع من القدرة التنافسية للمشروعات بتلك المناطق.

-الإستفادة من مشروعات البنية الأساسية التي توفرها الدولة .

وتكمن أهميتها بنسبة للدولة المضيفة على أنها قواعد للتصدير، وينظر إليها كدعامة للإستراتيجية التنموية الموجهة للتصدير لبلد ما والحرية الإقتصادية يحفز الإستثمارات الأجنبية المباشرة بواسطة شركات ذات تنافسية عالمية، التي بواسطتها تقتحم الأسواق العالمية، وتبني الدول النامية للإستراتيجية التنموية المنبعثة من الصادرات هو السبب المؤثر في توسع المناطق الحرة للتصدير (Pascal Ioro ,Thierry shob ,1987.p 43)

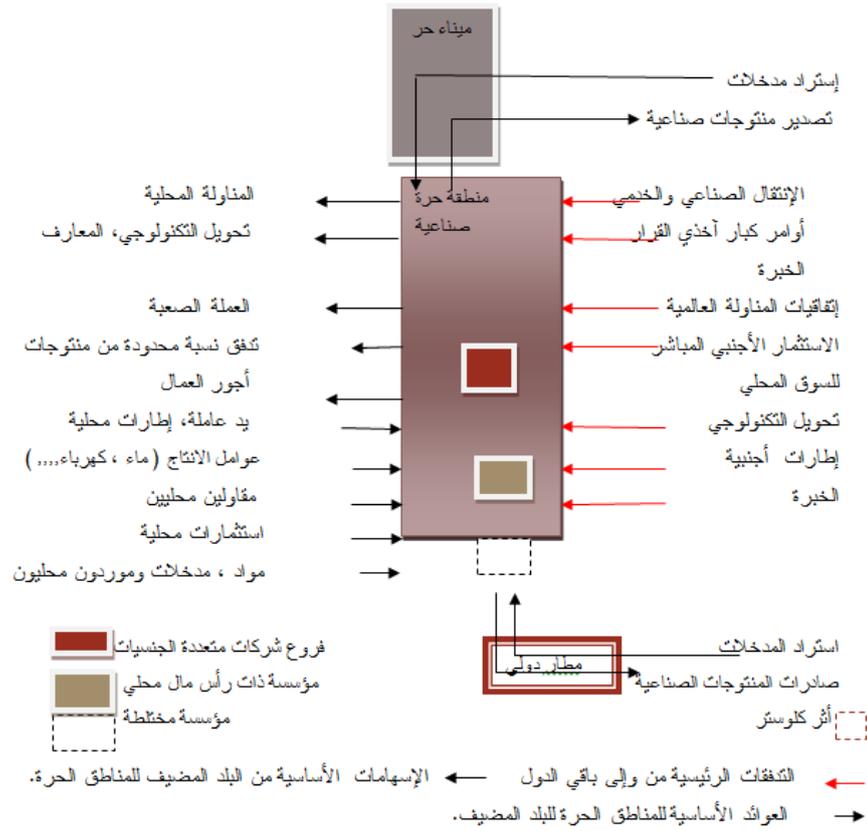
تعتبر كمخابر تجارب لسياسات الإقتصادية الحرة قبل تطبيقها على باقي الإقتصاد المحلي وأحسن تجربة عن ذلك، المناطق الحرة الصينية

5- أهداف إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير :

الأهداف التي تحددها الحكومات عند إتخاذ قرار إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير هي متعددة. في المقام الأول تعمل على جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وبها تعزز خلق وتطوير الصناعة الإنتاجية المحلية الموجهة للتصدير وبواسطة هذه الإستثمارات الأجنبية تحقق العديد من المزايا ومن بينها:

- خلق فرص عمل
 - جلب العملة الصعبة
 - المساهمة في خلق صناعة إنتاجية موجهة للتصدير.
 - منح معارف وخبرات جديدة للمؤسسات المحلية.
 - المساهمة في التحويل التكنولوجي.
- وهذه الأهداف العامة يمكن دمجها مع مصالح خصوصية للبلد وهي:
- الإستجابة لمشكل التنمية الجهوية.
 - تشجيع لإستخدام الأمثل للموارد المحلية من مواد أولية، مواد نصف مصنعة من طرف المناطق الحرة.
 - الإنسجام والتعاون والتكامل مع السياسة الإقتصادية الوطنية.
- وتهدف أيضا الدول المضيفة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير لإستخدامها كأداة تساعد في دمج إقتصادها في منظومة الإقتصاد العالمي بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات التي تطرأ على الإقتصاد العالمي والتأقلم معه تدريجيا، والشكل التالي يوضح نموذج عمل لتفاعل المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع محيطها الخارجي :

الشكل 1 :نموذج عمل لتفاعل المناطق الحرة الصناعية للتصدير.

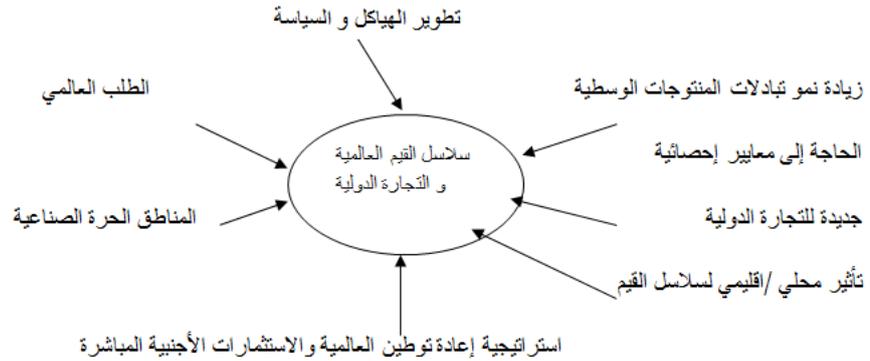


Source : François Bost ,2010.p 36.

6 - دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في الإدماج في سلاسل القيم العالمية:

العديد من إقتصاديات الدول النامية إندمجت في سلاسل القيم العالمية، بخلق المناطق الصناعية لتصدير الموفرة للمناخ الإستثماري الأمثل المتيحة للميزة النسبية في الأداء للعملية الإنتاجية ، فهاته المناطق تعتبر أقطاب إمتياز تستقطب الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتمثلة في فروع الشركات متعددة الجنسيات الموزعة لمراحل إنتاجها أين توجد قيم مضافة عالية، وبهذا التوزيع يخلق ترابط وتبادل بين هذه الفروع الإنتاجية فيما بينها من مواد أولية ومنتوجات نصف مصنعة خالقتا ديناميكية تجارية عالية جدا. و الشكل التالي يوضح تأثير المناطق الحرة الصناعية على سلاسل القيم العالمية والتجارة الدولية:

شكل 2: تأثير المناطق الصناعية على سلاسل القيم العالمية والتجارة الدولية:



Source : OMC , 2011. P 04

فالمناطق الحرة الصناعية للتصدير ساهمت في الرفع والتسريع للتبادلات التجارية العالمية، وكذا خفض من تكاليفها وهذا راجع إلى حداثة هيكلها اللوجستية، من موانئ ومطارات حديثة ذات جودة عالية، وهذا ما جعلها في قلب إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات الباحثة عن سلاسل القيم العالمية.

وفي تقريره السنوي لعام 2013 طرح الأكتاد ثلاث مبادرات وهي:

- تآزر بين السياسات التجارية والتنمية والمؤسسات المختصة.
- إبرام إتفاقيات إقليمية لتنمية الإقليمية.
- إقامة مناطق حرة صناعية للتصدير: أصبحت المناطق الحرة الصناعية لتصدير مراكز هامة لسلاسل القيم العالمية، عبر تقديم مزايا لشركات المتعددة الجنسيات والموردون لسلاسل القيم العالمية، وتستطيع توفير أيضا خدمات دعم موسعة للجهود المبذولة فيما يتعلق بالمسؤولية الإجتماعية للشركات فصناع القرار يستطيعون إقامة خدمات السلامة والصحة وكذا تشجيع نشاطات إقتصادية لإعادة التدوير وإنتاج الطاقة البديلة بحيث تتحول المناطق الحرة الصناعية للتصدير كمراكز تميز للإقتصاد المستدام (CNUCED,2013.p 15).

البلدان الناجحة في المناطق الحرة الصناعية للتصدير هي التي تعتمد على جلب الصناعات الحديثة ذات التكنولوجيا والقيم المضافة العالمية ضمن سلاسل الإنتاج العالمية، حيث غالبا ماتكون هذه الصناعات في أول الأمر تركيبية فاليد العاملة هي القيمة المضافة الأساسية، فابكتساب الخبرة والمهارات والتكنولوجيا تستطيع هذه المناطق بالإرتقاء إلى صناعة حديثة أكثر تعقيدا.

ومن أجل الرفع من القيم المضافة للمناطق الحرة وجب وضع إستراتيجية صناعية ضمن الإستراتيجية الصناعية الوطنية، بالتنسيق فيما بينهما وهذا بمد جسور وروابط فيما بين هاته المناطق وباقي الإقتصاد الوطني، فكلما زادت هاته الروابط زاد الإندماج ومنه الرفع من القيمة المضافة .

الجدول التالي يوضح تطور نمو الصادرات والقيم المضافة والتحديث الصناعي لبعض دول المتبناة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير للفترة 1980-2004:

جدول 3: تطور نمو الصادرات والقيم المضافة والتحديث الصناعي لبعض دول المتبناة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير للفترة 1980-2004

البلد	نمو الحصة في الصادرات الصناعية العالمية للفترة 1980-2004 (1)	نمو الحصة في القيمة المضافة للإنتاج الصناعي العالمي للفترة 1980-2004	التحديث الصناعي 1/2
الصين	723	446	0.62%

المناطق الحرة الصناعية للتصدير كأداة للإنتعاش الإقتصادي الجزائري

2.55%	176	69	كوريا
0.36%	42	117	هونكونغ
1.34%	110	83	الهند
0.16%	111	703	أندونيسيا
0.36%	173	480	ماليزيا
%-0.02	13-	510	الفلبين
0.68%	106	156	سنغافورة
0.39%	202	521	تايلندا
0.33%	40	122	الشيلي
0.30%	11	37	كولومبيا
0.08%	41	526	كوستريكا
0.08%	13	163	السلفادور
%0.01	5	672	المكسيك

P.P 29.30.) .Source : (William Milberg , Mathew Amengual, 2008

إن أغلب الدول المتبناة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير، نجحت في رفع من حصتها في الصادرات العالمية للمنتجات الصناعية، ورفعت أيضا من حصتها في القيمة المضافة العالمية، وهذا راجع للإستحداث الصناعي بالاعتماد على التكنولوجيا والنوعية العالية وهذا بمشاركة في سلاسل القيم العالمية، ونقول بأن الإستحداث الصناعي محقق عندما يكون نسبة إرتفاع في حصة القيمة المضافة الصناعية بلغت 30% أو أكثر من زيادة نسبة حصة الصادرات الصناعية وما نلاحظه أن دول آسيا حققت نتائج جد إيجابية فمعظمها بلغت نسبة 30% وأكثر خاصة كوريا (255%) الصين (62%) ، الهند (134%) ، سنغافورا (68%)....

ومن بين الدول التي تفتنت لتتنوع من إقتصادياتها خارج المواد التقليدية متبنيًا المناطق الحرة الصناعية للتصدير للإندماج إلى السلاسل الإنتاج العالمية هي كوستاريكا ،والجدول التالي يبين تنوع صادراتها لسنوات 2000-1970:

جدول 4 : تنوع الصادرات كوستاريكا لسنوات 2000-1970.

صنف المواد	1970 (%)	1975 (%)	1980 (%)	1985 (%)	1990 (%)	1995 (%)	2000 (%)	النمو (1970-2000)
مواد تقليدية	60	52	47	39	26	27	12	48-
باقي مواد القطاع الأولي	5	5	7	8	10	10	07	02
الملابس	1	2	3	14	15	17	11	10
باقي الصناعات الإنتاجية	0	5	4	10	18	17	41	41
سوق المشتركة للأمريكا الوسطى	16	18	23	10	5	8	7	9-
الخدمات	18	19	16	18	25	22	21	3

Sorce : (Michael Engman, Osmu Onodera , 2007, p31.)

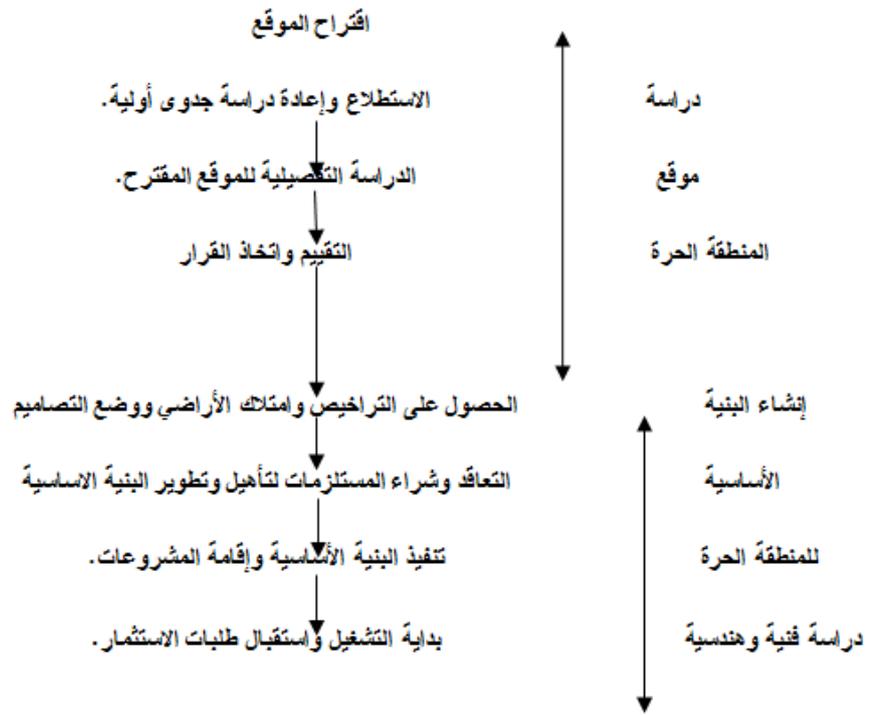
ساهمت المناطق الحرة الصناعية لتصدير في تغيير إستراتيجية الصناعة لكستريكا، من بلد مصدر للمواد التقليدية الى بلد مصدر للمنتوجات الصناعية، وخاصة الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، حيث صادرات صناعات العالية التكنولوجية إرتفعت من 1.6مليار دولار الى 5.9 مليار دولار ما بين سنوات 1999 و2013 بنسبة 41% من الصادرات الصناعية الكلية لكستريكا أخذنا المرتبة الرابعة عالميا وهذا راجع لسياسة العمومية المنطلقة سنوات 1990 من أجل التحول من نسيج صناعي للتركيب الى صناعة ذات القيمة المضافة العالية، وهذا الإنتقال حفز بواسطة إنشاء المناطق الحرة الصناعية (Frédéric saliba 2014.p05)

7- عوامل نجاح المناطق الحرة الصناعية للتصدير:

من أجل إنجاح أي مشروع مناطق حرة يجب توفر عوامل نجاح ومن بينها: (أسعد حمود سلطان السعدون، 2005.ص07)

أ- الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يحدد بالمراحل التالية

شكل 3 : مراحل إختيار موقع المنطقة الحرة



ب) فهم فلسفة المنطقة الحرة : إن المناطق الحرة تمثل في البلدان النامية منطقة إقتصادية خاصة تعمل فيها القوانين الإقتصادية بحرية، أي أنها جسور رأسمالية قد تختلف نسبيا عن السياسات والإيديولوجيات السائدة في الدولة المضيفة، لذا لبد من فهم هذه الفلسفة من قبل الهيئات الموكل إليها إدارة المنطقة الحرة والهيئات المساندة لها، وعدّها آلية فعالة وضرورية من آليات التنمية، مما يتطلب أن تتيح الدولة المضيفة

مستلزمات التنافس الحر بين الإستثمارات الوطنية والأجنبية تشجيعا للصادرات، وتشغيلة للموارد المادية والبشرية، ولتحقيق التراكم المعرفي والتقني والإداري. وبذلك فإن المناطق الحرة أداة للتكامل والتفاعل مع الإقتصاد العالمي دون فقدان للخصوصية الوطنية على الصعيد الإقتصادي وهذا مانلاحظه من تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين.

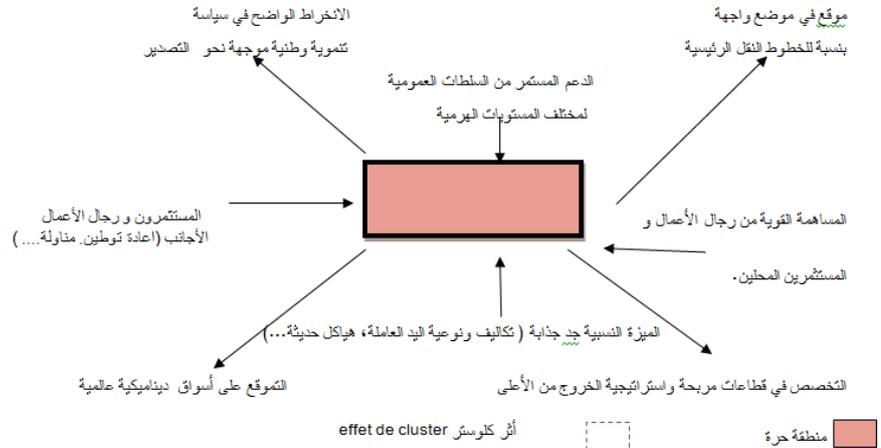
ج) تحديد الهدف من إنشاء المنطقة الحرة: يجب تحديد الهدف من إقامة المنطقة الحرة بدقة ووضع الخطط والآليات للوصول إلى هذا الهدف الذي ينبغي أن يكون مناسب مع إمكانيات الدولة المضيفة وسياستها الإقتصادية وجزءا لا يتجزأ من إستراتيجيتها الشاملة، مع الإشارة إلى أن تحديد أهداف المناطق الحرة عملية ديناميكية قابلة لتغير والتطور وفقا للتطورات السياسية والإقتصادية في الدولة وإستجابة للتطورات الإقتصادية والتقنية والعلمية في العالم.

د) وضوح وإنسجام تشريعات المناطق الحرة مع إستقرار سياسات الإقتصادية فيها، وهذا بالكفاءة والشفافية في تسيرها.

هـ) توفير كل الهياكل القاعدية الحديثة للإستقبال المستثمرين، وتوفير لهم الشباك الوحيد لكافة التعاملات الإدارية بالرد السريع لكل الإنشغالات.

والشكل التالي يوضح العوامل الأساسية لنجاح المناطق الحرة الصناعية لتصدير:

شكل 4: العوامل الأساسية لنجاح المناطق الحرة الصناعية لتصدير:



Source : François Bost, 2010 . P38

ويمكن تلخيص المقومات اللازمة لإنشاء المناطق الحرة في تخصيص مساحة من الأراضي تكفي للإقامة المشروعات المختلفة التي يمكن أن تقام عليها، وأن تعد هذه المساحة وتجهز بالمرافق الخدمية المختلفة، ومن الضروري توضيح التشريعات والإجراءات التي تتيح للمشروعات الإنتاجية أن تعمل بحرية وكفاءة بحيث يتحقق الغرض الرئيسي من إنشاء المناطق الحرة وهو التصدير للخارج، ويجب توفير اليد العاملة المؤهلة وتوفير كل ما يلزمها من سكن ومختلف الخدمات الإجتماعية (صالح زين الدين، 2000. ص 95)

8- **معوقات نجاح المنطق الحرة:** هناك أسباب عديدة لفشل مشروع المناطق الحرة أهمها: ضعف البنية الهيكلية، وجود البيروقراطية والقيود الإدارية، الإفتقار إلى وجود خطة عمل مناسبة للإستفادة من هذه المنطقة وتحقيق النمو الإقتصادي، كما أن عدم القيام ببحوث علمية مستمرة للتعرف على خبرات الآخرين والتطورات المختلفة التي تشهدها المناطق الحرة الأخرى وعدم توفر الإستقرار السياسي والإقتصادي، ومنه نستخلص أن هناك معوقات قانونية وعلمية:

أ- **المعوقات القانونية:** إن أهم العناصر ذات الصبغة القانونية المعوقة للإستثمار تتمثل في كثرة القوانين وتضاربها والغموض فيها ، وعدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر وعدم الإلتزام بالإتفاقيات المعقودة مع المستثمر....

ب- **المعوقات العلمية:** غموض أو عدم واقعية الأهداف المسطرة للمنطقة، بحيث لا تتطابق مع المعطيات والوضع الإقتصادي والسياسي والإجتماعي والثقافي السائد في الدولة.

الفشل في توفير المجموعة المتكاملة والمتناسقة لمقومات نجاح المنطقة الاقتصادية الحرة منها : عدم تمتع المنطقة الاقتصادية الحرة بموقع إستراتيجي، صغر المساحة المخصصة، عدم التهيئة الجيدة، إضافة إلى تداخل صلاحيات الأجهزة المسيرة للمنطقة وإنعدام التنسيق فيما بينها. (محمودي مراد، 2000 ص.100)

9 - تجارب بعض الدول في المناطق الحرة الصناعية للتصدير:

أ- **التجربة الصينية :** ساهمت المناطق الحرة دور محوري في النمو والتحرير الاقتصادي الصيني. في عام 1980 أنشأ دنغ شيا وينغ المناطق الحرة للجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذ جلب التكنولوجيا الحديثة وإكتساب مهارات وأساليب الإدارة الحديثة وتعتبر كتجربة قبل الإنتفاخ الإقتصادي العالمي (Jmiek Mc Callum,2011.p21.)

حيث ساهمت هذه المناطق في خلق حوالي 40 مليون منصب شغل عام 2006 من إجمالي 63 مليون منصب عمل عالميا، بعد ما كان هذا العدد 18 مليون سنة 1997 والجدول التالي يوضح تطور المناطق الحرة للتصدير في العالم:

جدول 5 : تطور المناطق الحرة للتصدير في العالم :

1975	1986	1997	2005-2006	
25	47	93	105	عدد الدول المتبناة للمناطق الحرة للتصدير
79	176	845	2700	عدد المناطق الحرة للتصدير
Nd	Nd	22.5	63	عدد العمال بالمليون
Nd	Nd	18	40	الصين

23	4.5	1.9	0.8	باقي الدول
----	-----	-----	-----	------------

Source : (Michael Engman ,Osamu onodora,2007. p14)

فالصين إستخدمت هذه المناطق كسياسات إقتصادية هادفة ومتخصصة حسب الإستراتيجيات المسطرة، فمنه تعددت التسميات كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 6: التسميات المختلفة للمناطق الحرة الصينية :

تصنيف الوطني الصيني	تصنيف المكتب الدولي للعمل
- المنطقة الاقتصادية الخاصة Zone économique spéciale ZES	منطقة اقتصادية خاصة
-منطقة التطوير التكنولوجي والاقتصادي Zone de développement technologique « économique (Z D T E)	مناطق المؤسسات
-منطقة التطوير الصناعي العالي التكنولوجي Zone de développement industriel high-tech (Z D I H) -مناطق التعاون الاقتصادي الحدودي Zones de la coopération économique Frontalière (ZCEF)	مناطق المؤسسات
-مناطق حرة /مستودع لوجستي Parc logistique PL / Zone Franche ZF -مناطق حرة للتصدير Zone Franche d'exportation ZFE -مستودع صناعي / منطقة إستثمارات Zone d'investissement ZI / parc industriel PI	Zones industriel/ zone libre commercial مناطق صناعية / مناطق حرة تجارية

Source : (Xiaolan FU et Yming Gaon ,2007.P06)

في أواخر 2005، أحصيت 210 منطقة التطور الوطني (123 منطقة مؤسسات و 87 منطقة صناعية / حرة تجارية و 1346 منطقة لتطوير المقاطعات Zones de development provincials والجدول التالي يوضح التقسيم الجهوي للمناطق التطور الصينية :
جدول 7 :التقسيم الجهوي للمناطق التطور الصينية.

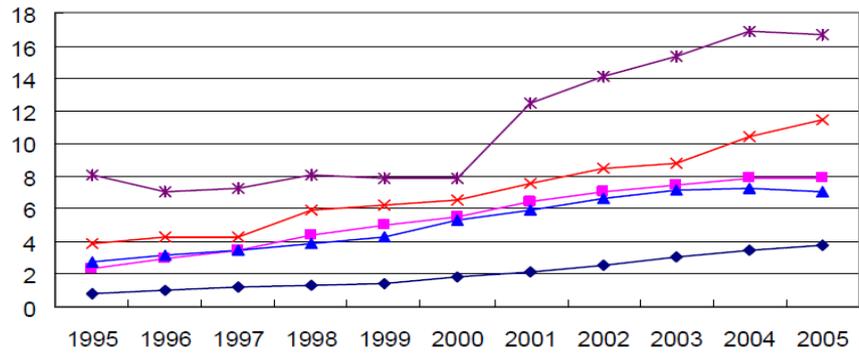
المجموع	الشرقية	الوسطى	الغربية	
				مناطق التطور الوطنية
54	33	10	11	ZDTE
53	29	14	10	ZDIH
16	3	7	6	ZCEF
22	22	.	.	ZL
57	44	7	6	ZFE
8	8			PI/ZI
210	139	38	33	المجموع
1346	683	483	180	مناطق تطوير المقاطعات

Source : (xiaolan fu et yunig Gao 2007 .P, 07)

- الإسهامات الاقتصادية للمناطق الحرة الصينية

مناطق ZDTE رغم وجود 54 منطقة ZDTE تتربع على مساحة 584 كيلو متر مربع أي 0.006% من المساحة الإجمالية للصين، فهذه المناطق مثلت ب 3.8% من الناتج الداخلي الخام، 8% من الناتج الصناعي الخام، و7% من القيمة المضافة الصناعية، قبل سنة 2000 حظيت مناطق ZDTE بحصة مستقرة من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للصين، بحوالي 8% فهذا العدد تضاعف خلال الخمس سنوات الموالية ليصل إلى 16.7% سنة 2005م، فبنسبة للصادرات لهذه المناطق تضاعفت من 6.85% سنة 1995 إلى 12.49 لسنة 2005، والشكل التالي يوضح حصة المناطق ZDTE في الإقتصاد الصيني:

شكل 5: يوضح حصة المناطق ZDTE في الإقتصاد الصيني
نسب مئوية %



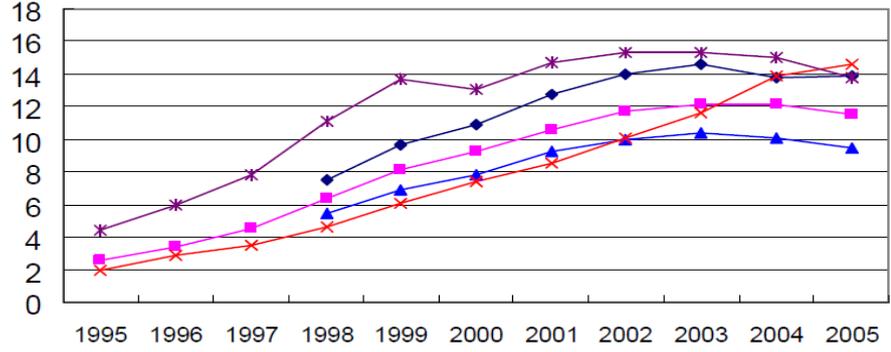
القائمة الصناعية المضافة الصناعية المداخيل الناتج الصناعي الخام الصادرات أرباح وضرائب .

Source : xiaolan fu et yunig Gao, 2007. P25.

مناطق ZDIH: ساهمت هي أيضا في النمو الإقتصادي الصيني فمساحتها الكلية 963 كيلومتر مربع بحوالي 0.01% من المساحة الإجمالية للصين، ففي سنة 2005 اليد العاملة فيها مثلت ب 05% من إجمالي اليد العاملة الصناعية في الصين وقيمت صادراتها التي إرتفعت من 4% إلى حوالي 12% من إجمالي صادرات الصين لعام 2005 وحظيت باستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدرت نسبة حصتها من إجمالي التدفقات الصينية ب 8% لسنة 1995، وإرتفعت إلى حوالي 17% لسنة 2005. والشكل التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية للمناطق ZDIH

شكل 6: أهم المؤشرات الاقتصادية للمناطق ZDIH

نسب مئوية %



القيمة المضافة الصناعية GIO اجمالي الناتج المحلي صادرات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

Source : Source xiaolan fu et yunig Gao, 2007.P25.

من الشكل نلاحظ أن كل المؤشرات في نمو إيجابي خلال السنوات 1995 إلى سنة 2005، وهذا راجع إلى الإستراتيجيات الصناعية لهذه المناطق المواكبة للتقدم والتطوير العلمي والتكنولوجي العالمي وهذا بإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قدر إحتياطي هاته الإستثمارات في المناطق ZDIH قيمة 76.08 مليار دولار أمريكي بنسبة 11% من إجمالي إحتياطي الصيني لسنة 2006. أما المناطق ZDTE حققت إحتياطي إستثمارات مقدرة ب 178.37 مليار دولار أمريكي أي 28.74 % من الإحتياطي الإجمالي للصين لسنة 2005.

وحققت المناطق الحرة والمناطق الإقتصادية الخاصة الصينية نتائج هامة من حيث نمو الصادرات، التي كانت تتراوح 300 مليون دولار عام 1985 أي بنسبة 1 % من إجمالي صادرات الصين، مرتفعتا إلى 133 مليار دولار لسنة 2001، أي بنسبة بلغت نحو أكثر من 50 % من إجمالي صادرات الصينية. وبانضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة عمدت على تدعيم صناعاتها في مشاريع المناطق الحرة، من خلال إصلاح هيكل الإقتصاد الصيني، بحيث يصبح أكثر قدرة على مواجهة المنافسة الشرسة في الأسواق العالمية متخذتا أسعار المنتجات وجودتها أداة للإختراق هذه الأسواق (إيمان عبد اللطيف مصطفى، 2007، ص131) .

إذا المناطق الحرة للتصدير تعتبر كقاعدة تجريبية لتحرير التجارة وباقي السياسات الإقتصادية لتطبيقها تدريجيا على باقي إقتصاد البلد، فالصين هي من بين الدول التي حققت نجاح بشكل ممتاز والمسمى (الإستثمار الأجنبي المباشر- نموذج خبرة) للتطوير الإقتصادي والنمو Aradhna (Agarwal, 2004.p01)

(ب) تجربة المكسيك (نظام الميكلادوراس المكسيكي): نظام الميكلادوراس المكسيكي أنشأ عام 1965، وكان معيارا مستعجلا لمكافحة البطالة وكذا الحد من الهجرة الغير الشرعية من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت الفكرة هو تشجيع المؤسسات الأمريكية في تكوين مصانع على طول الحدود الشمالية للمكسيك بمنحها مزايا جبائية ومالية وتوفير مناخ إستثماري ممتاز، فيما يخص جلب الإستثمارات

الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات، وكذا خلق مناصب شغل والجدول التالي يبين تدفقات السنوية للإستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليون دولار أمريكي :

جدول 8 : تدفقات السنوية للإستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليون دولار أمريكي :

السنوات	الماكيلا	باقي القطاعات	المجموع	نسبة الماكيلا من الاستثمارات الاجنبية المباشرة من المجموع الكلي
1994	895	14.060	14.954	6%
1995	1.366	8.157	9.523	14%
1996	1.417	8.485	9.902	14%
1997	1.680	12.161	13841	12%
1998	2.111	9.506	11.616	18%
1999	2.778	9.137	11.915	23%
2000	2.983	10179	13162	23%

Source: Enrique Blanco de ARMAS, Mustapha SADANI Jalab, 2002. P10.

ساهمت الماكيلا في جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بعدما كانت 895 مليون دولار لسنة 1994 ، قفزت إلى 2.983 مليون دولار لسنة 2000 أي بنسبة 23% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمكسيك. وساهمت على جلب العديد من المؤسسات إليها خالقتا لمناصب شغل ورافعتا لمستوى الصادرات والجدول التالي يبين نمو قطاع الماكيلا:

جدول 9 : نمو قطاع الماكيلا 1990-2000

السنوات	عدد المؤسسات	عدد مناصب الشغل	مجموع الصادرات المكسيكية م دولار	صادرات ماكيلا مليون دولار أمريكي
1975	454	67214		
1980	620	123879		
1985	1594	217544		
1990	1818	424652		
1991	2019	431694		
1992	2078	485205		
1993	2157	514988	3491	1272
1994	2082	546433	4089	1574
1995	2285	611968	5932	2276
1996	2562	987326	7143	2542
1997	2869	822036	8182	3037
1998	3143	958124	8548	3453
1999	3465	1066177	8663	3956
2000	3713	1213605	11253	5021
2001	3174	1309253	12853	6114
2002	2810	1057709	11580	5578
2003	2972	1065847	12614	5563
2004	2810	1069716	12711	5733

2005	2820	1144806	14125	6599
2006	2783	1170962	18999	9192

.Source : Mathiew Arés, 2009. P10.

من الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات إرتفع من 454 مؤسسة 1975 إلى 2783 سنة 2006 ،موفرتا للعديد من مناصب الشغل التي بلغت 1.170962 منصب لعام 2006 ،حيث ساهمت هذه المؤسسات في رفع من مستوى الصادرات من 1272 مليون دولار سنة 1993 إلى 9192 مليون دولار لعام 2006 بنسبة 48% من صادرات الإجمالية المكسيكية لسنة 2006.

ج) المناطق الحرة الموريسية:

أنشأة المناطق الحرة الموريسية سنة 1970 نظرا لفشل سياسة التصنيع بإحلال الواردات ، فقد حققت هذه المناطق نجاح كبير حيث عملت على خلق الثروة، ففي سنة 1986، حصتها من النتائج الداخلي الخام يفوق حصة صناعة السكر وأصبحت محرك النمو الصناعي الموريسي .فالجدول التالي يبين حصة المناطق الحرة من الناتج الداخلي الخام لسنوات 1976، 1994، 2004 :

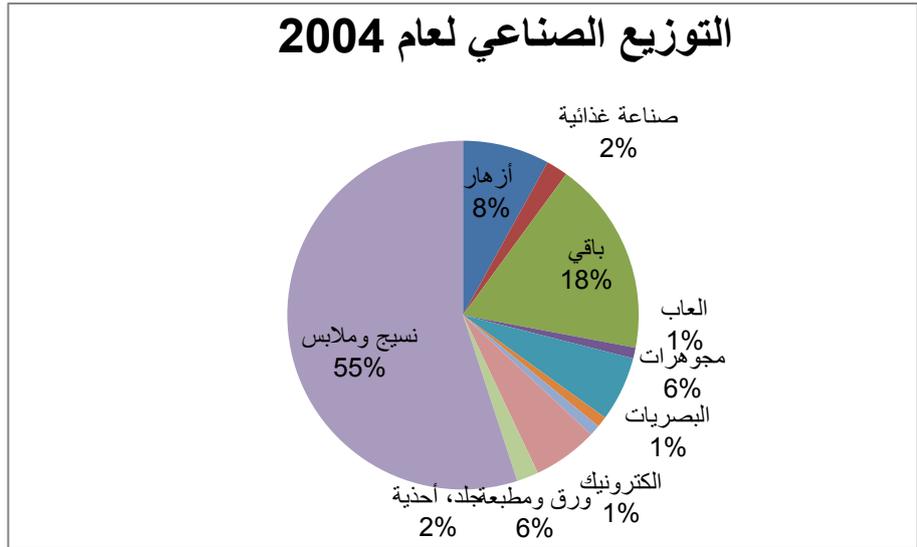
جدول 10 :حصة المناطق الحرة من الناتج الداخلي الخام (%) لسنوات 1976، 1994، 2004 :

السنوات / القطاع	1976	1994	2004
الصناعة	15%	23%	21%
صناعة السكر	5%	1%	1%
مناطق حرة	3%	13%	13%
باقي الصناعة	7%	9%	11%

SOURCE : laurence Buzenot, , 2007, P 03.

فبعد أن كانت حصة صناعة السكر من الناتج الداخلي الخام 5% عام 1976 والمناطق الحرة 3% تضاعفت نسبة حصة المناطق الحرة إلى الحرة 13% لعام 2004 مقابل 1% لصناعة السكر هذا ما يبين مكانة المناطق الحرة الموريسية في الإقتصاد الموريسي كآلية للتنويع الصناعي والشكل التالي يبين هذا التنويع الصناعي العام 2004 م:

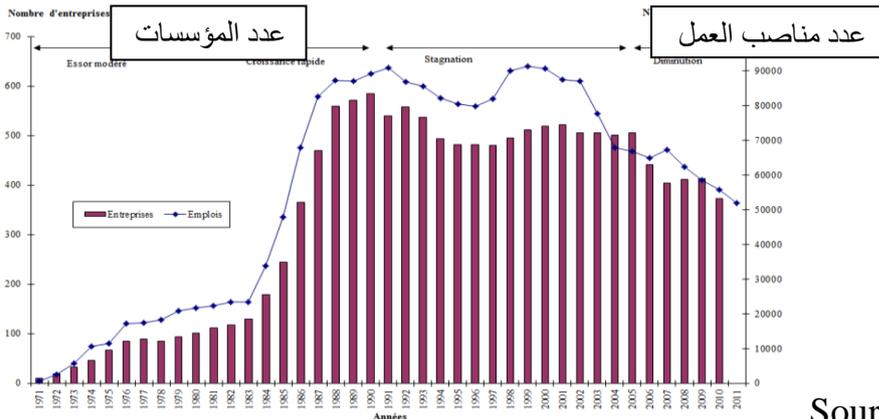
شكل 7 : التنويع الصناعي الموريسي لعام 2004 م:



SOURCE : laurence Buzenot , 2010, P277.

إن القطاع الغالب في نشاط المناطق الحرة الموريسية هو قطاع النسيج والملابس ب 55% من إجمالي القطاعات حيث ساهمت هذه المناطق في إستقطاب الشركات ، وخلق مناصب عمل والشكل الموالي يوضح تطور مناصب العمل والشركات في المناطق الحرة الموريسية (1971-2011).

شكل 8 : تطور مناصب العمل والشركات في المناطق الحرة الموريسية (1971-2011).



Source :laurence buzenot ,2012.p15.

منذ إنشاء المناطق الحرة الموريسية تضاعفت عدد الشركات المستقطبة إليها من 10 شركات سنة 1971 إلى بلوغ الذروة سنة 1990 ب 600 شركة. ولكن بعد سنة 2004 إنخفضت إلى أن تصل إلى حوالي 400 شركة ، وهذا راجع أساسا إلى إنتهاء إتفاقية الألياف المتعددة نهاية 2004 ،الذي أدى الى

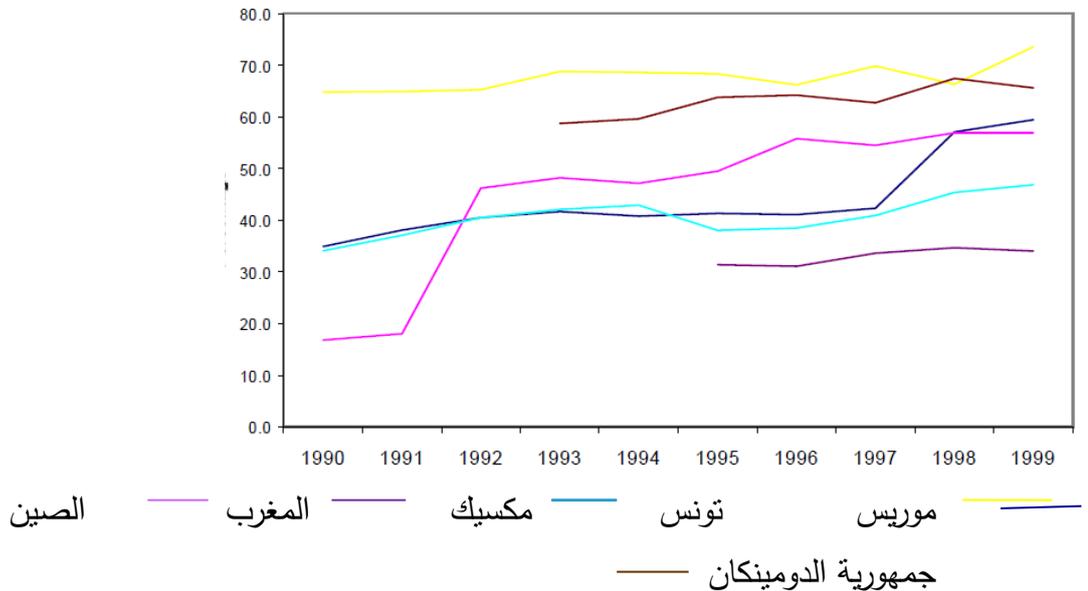
التحرير الكلي لقطاع النسيج . ولكن الحكومة الموريسية تدخلت بإستراتيجيات للحفاظ على هذا القطاع وهي:

- تشجيع ودعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع الإبداع والتعهد (outsourcing).
- إمضاء عقود تجارية جديدة .
- الرفع من نوعية المنتوجات الموريسية.
- برامج التكوين الداخلي لرفع عن الفعالية والإنتاجية.
- سياسة الإندماج في التكتلات الإقتصادية الجهوية (COMESA et SADC)

وعمدت الحكومة الموريسية إلى نظام جديد وهي الجزيرة الالكترونية Cyber ile ، محاولتا جلب نشاطات خدمية متعلقة ب التكنولوجيا الحديثة للمعلومات (Laurence Buzenot , 2010. P 297)

وحققت المناطق الحرة الموريسية نسبة صادرات عالية بنسبة لإجمالي صادرات موريس . والشكل التالي يوضح نمو صادرات بعض الدول كنسبة من صادراتها الإجمالية:

شكل 9: نمو صادرات بعض الدول كنسبة من صادراتها الإجمالية: %



Source: Enrique Blanco de ARMAS, Mustapha SADANI jalab, 2002. p04

فنسبة صادرات المناطق الحرة الموريسية بالنسبة لصادرات الإجمالية هي الأعلى لدول العينة وللترات 1990-1999م، حيث قدرت النسبة الموريسية 70 % لسنة 1999م هذا ما يجعلها من بين التجارب

الناجحة في العالم إلى جانب الدول العينة منها تونس , جمهورية الدومينكان , الصين , المكسيك , المغرب . مايجعل هذه المناطق محركات للإقتصاد المحلي والرفع من نوعية منه تنافسية المنتوجات .

د- المناطق الحرة بكوريا الجنوبية (تجربة ماسان)

تجربة كوريا في مجال المناطق الحرة فتح لها الباب للإصلاحات الشاملة وإعادة هيكلة كامل إقتصادها ،حيث شرعت في تبني مشروع المناطق الحرة عام 1970م بإنشاء المنطقة الحرة بماسان، والهدف من إنشائها هو جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات .خلق مناصب شغل وجلب التكنولوجيا والجدول التالي يبين النتائج للمنطقة الحرة لتصدير لماسان:

جدول 11 : بعض النتائج الإقتصادية للمنطقة الحرة ماسان:

الصادرات بالمليون دولار	عدد المؤسسات	عدد العمال	الاستثمارات الاجنبية المباشرة ب% للاستثمارات الكلية في المناطق الحرة	مخزون الاستثمارات مليون دولار	السنوات
1	22	1248	93	5,3	1971
70	115	21240	95	82,8	1973
628	88	28532	83	112,9	1980
809	79	28983	77	125,9	1985
1405	72	19616	84	215,8	1990
2401	73	14736	77	235,3	1995
4442	78	14415	77	251,4	0020
4618	76	9424	78	263,9	2004

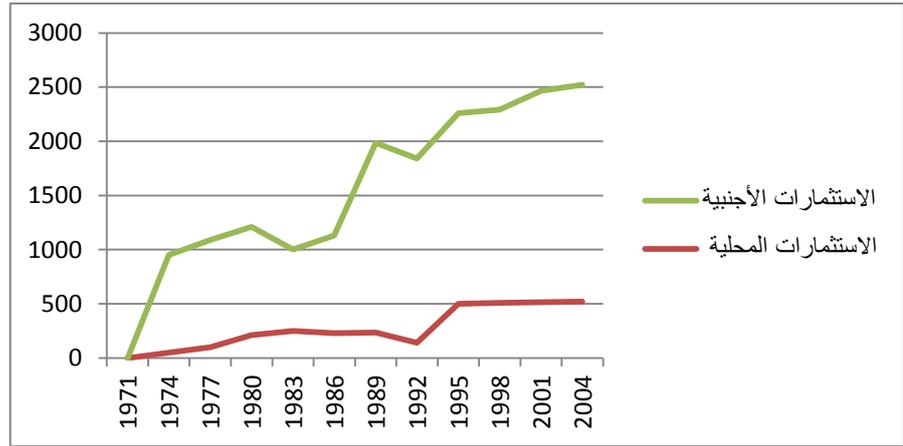
Source Mechael Engman .Osamu Onodera .Enrico Pinali . 2007 .P.43

حققت المناطق الحرة لماسان نسبة 35 بالمئة من مكونات وتجهيزات الخفيفة ،حاجياتها مستمدة من الموردون المحليين عن طريق المناولة .

مرت ماسان بتغيرات عميقة منذ 1980 من حيث تحول في قطاعات نشاطها، حيث إنخفضت من نشاطاتها ذات القيمة المضافة الضعيفة (اللبسة .الأحذية اخ) فعوضتها بنشاطات ذات القيمة المضافة العالية وهي الإلكترونيات .وهذا ماجعلتها تستقطب رؤوس أموال أجنبية ومحلية والشكل التالي يوضح ذلك :

شكل 10 : نمو الإستثمارات المحلية والأجنبية في المنطقة الحرة لماسان

مليون دولار

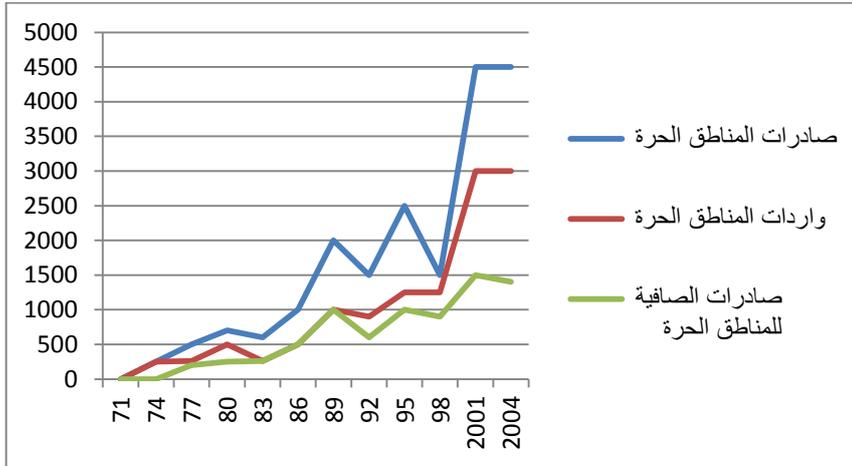


Source :francois bost ,2010. p.252.

تنامت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة بعد أوائل الثمانينات من مليار دولار امريكي لعام 1980 م، قفزت هذه الإستثمارات إلى أكثر من ملياري دولار لعام 2004م. هذا مآدى إلى الرفع من مستوى الصادرات. من 500 مليون دولار لسنة 1980 إنتقل الى 4.5 مليار دولار لعام 2004م والشكل الموالي يوضح نمو صادرات المنطقة الحرة باماسان:

شكل 11 نمو صادرات المنطقة الحرة باماسان لسنوات 1971-2004:

مليون دولار



Source :François bost , 2010. p.25

10-اقتراحات للإنجاح مشروع المناطق الحرة في الجزائر:

إتخذت الجزائر تدابير تشريعية لإنشاء المناطق الحرة وهذا بمحاولة وضع نظام لها في قانون الإستثمار لسنة 1993م (مرسوم التنفيذي رقم 97-106 المؤرخ في 5 أفريل 1997) ، ثم تم تجسيد هذا المشروع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-106 لسنة 1997 ، المقرر لإنشاء المناطق الحرة، وفي سنة 2001 الذي نص على إلغاء المرسوم التشريعي رقم 93-12 ولم يضع أحكام جديدة للمناطق الحرة ،

إلا أنه أتى الأمر رقم 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة الذي تم إغائه بموجب قانون رقم 06-10 المؤرخ في 24 يونيو 2006 .

ويعود فشل تطبيق مشروع المناطق الحرة في الجزائر إلى عدة أسباب من بينها:

- بطئ القوانين والتشريعات وعدم وضوحها.
- عدم الفهم الجيد للآليات المناطق الحرة الصناعية وجدواها الإقتصادي المتميز. والكثير من الوزراء وصناع القرار حكموا عليها بالفشل المسبق راجعا مآلها الزوال وهذا بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ودخولها مع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي للتبادل الحر، وهذه هي المغالطة الجوهرية، فالمنظمة العالمية للتجارة تشجع إنشاء المناطق الحرة لزيادة تدفقات التجارة الدولية بين الوحدات الإنتاجية الموزعة عبر هذه المناطق والتي تعتبر قواعد إستثمارية بامتياز للإستثمارات الأجنبية المباشرة موفرت لها كل الهياكل القاعدية والمناخ الجيد للإستثمار. وفي ما يخص الدخول في الشراكة بتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي فلا يوجد أي تأثير على المناطق الحرة، فهذه المناطق تحكمها وتنظمها قوانين وتشريعات خاصة بها غير القوانين المحلية، فهي تتعامل مع باقي إقتصاديات العالم بكل حرية وبدون إستثناء. فالفرق الجوهرية بين المناطق الحرة الصناعية للتصدير من جهة والإنتضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والدخول في إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى، هو أن المناطق الحرة الصناعية للتصدير هو مشروع ذو توجه صناعي الخالق للثروة والقيمة المضافة أما الإنتضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاتفاقيات الشراكة لتبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي هو توجهه تجاري، يأتي من المفروض في المرحلة الثانية بعد إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير لخلق قواعد صناعية تنافسية تستطيع منافسة المنتجات العالمية، وخير دليل هو تزايد الدول المتبناة للمناطق الحرة الصناعية التي غالبيتها منظمة أعضاء المنظمة العالمية لتجارة .

"وتظهر المناطق الحرة في ضوء نتائجها على أنها آليات لنشر العولمة الإقتصادية وإن كانت مصممة جيدا تستطيع أن تحسن من الإقتصاد المحلي، فلماذا بلادنا غائبة أيضا في هذا المجال، هل لعدم الفهم لهذه الظاهرة الإقتصادية العالمية أو خطئ في قراءة نتائج المناطق الحرة أو بكل سهولة هو التأثير العكسي لحجاب النفط" (Abd El madjid Bouzidi. 2012,p 14)

والمشكل لم يكن في المناطق الحرة كألية اقتصادية، وإلا لأوقفت العمل بها الدول التي سبقتنا إلى وضع نصوص قانونية لها وتجسيدها في الميدان، بل المشكل في طريقة إستقبالها في الجزائر من الناحية القانونية، فركاكة الصياغة القانونية للنصوص المتعلقة بالمناطق الحرة جعلت الجزائر منذ سنة 1993 لا تستعين بها كأداة إقتصادية. كان يمكن أن تساهم في ترميمها الوطنية كما ساهمت في تنمية عدة دول نامية، من أجل نجاح مشروع المناطق الحرة يجب تحقيق عاملين وهما (حسان نادية ، 2007 ، ص 279 :

-هو القناعة بأن المناطق الحرة فعلا أداة تساهم في التنمية الإقتصادية الوطنية.

يتمثل في وضع نص قانوني يعبر عن المفهوم الإقتصادي للمناطق الحرة .
وهناك العديد من المراحل الواجب قيام بها قبل وبعد إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير
لإنجاحها (شاشوة حميد، 2003 .ص 137).

قيام المناطق الحرة ضمن الإستراتيجية العامة :

يجب إدراجها ضمن الإستراتيجية الكلية للإقتصاد المحلي، كآليات فعالة لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية
المباشرة، أي توظيفها الدول كأداة لبلوغ هدفها الإستراتيجي حيث تستطيع أن تؤقلمها على الواقع
الإقتصادي.

الإجماع:

إن التوافق شرط أساسي لكل إستراتيجية وهذا على كل المستويات بتحديد آلياتها ودورها والنتائج المراد
بلوغها من خلالها.

الجدية والإسراع في إنجاز المناطق الحرة :

لنقص الشروع الفعلي في الميدان يؤول مشروع المناطق الحرة إلى الفشل (حالة الجزائر) وهذا يعود
إلى الأسباب التالية:

- العديد من رجال القرار والمسيرين لا يريدون التغيير، أي ضد هذه السياسة الجديدة وهذا إما خوفا
من مناصبهم أو مصالحهم، أو راجع لنقص الكفاءة في تسير المؤهلات اللازمة لتسير مثل هذه
المشاريع.

الإستمرارية:

الإستمرارية والدعم المتواصل للمناطق الحرة أساسي، لإعطائها الدور الجدي المنسوب لها وهذا بالقيام
بتحسينات على مستوى الأداء التسييري وكذا من الناحية الهياكل القاعدية لإضفاء المناخ الجيد
للإستثمار ،وكذا مواكبة تطلعات المستثمرين من الحاجيات التي تواكب تقدمهم التكنولوجي والمعرفي .
فمن الضروري على الجزائر الإسراع في رسم إستراتيجية إقتصادية ذات توجه إنتاجي الخالقة لثروة
والقيمة المضافة، وإدراج المناطق الحرة الصناعية كأداة لتحقيق هذه الغاية وتكون بمثابة أقطاب
إستثمارية بامتياز تستقطب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية، أين يكون فيها تفاعل وإحتكاك مع
المؤسسات المحلية بمد روابط أمامية وخلفية بين مؤسسات المناطق الحرة والمحلية وبهذه الطريقة تنتقل
المعارف التسييرية والتكنولوجية إلى المؤسسات المحلية وبها تستطيع فعلا تنمية القدرات التنافسية التي
تؤهلها لسد العجز لطلب الداخلي وغزو الأسواق الخارجية. أي تقليص من فاتورة الواردات والرفع من
مداخل العملة الصعبة الآتية من الصادرات خارج المحروقات .

ومن الأفضل إنشاء المناطق الحرة الصناعية الجزائرية من القرب من الموانئ والمطارات الدولية لتسهيل
وتسريع العملية اللوجستية التي تعتبر من بين المؤشرات الهامة في التنافسية العالمية. وكذا إنشائها في

المناطق النائية والحدودية ذات ركود إقتصادي، لبعث إنتعاش فيها لتجنب الآفات الإجتماعية والإقتصادية من بطالة وتهريب... الخ وهذا بتوفير كل العوامل والإمكانات لإنجاحها وحتى التخصص لهذه المناطق الحرة حسب المؤهلات والخصوصيات الأساسية للمنطقة الجغرافية، من أجل أن تكون هذه المناطق إمتداد إقتصادي وحضاري بين المحيط المحلي والعالمي لأن القوة التنافسية نابعة من قوة التواصل والتفاعل والمواكبة من خلال الميزة النسبية المحلية الموجودة أصلا أو المكتسبة مع التحولات الثقافية والإجتماعية والإقتصادية العالمية، وهذا في إطار التصور والتفكير العالمي والعمل في إطار الخصوصية المحلية ذات الصبغة العالمية .

فمن الأجدر أن تسن قوانين تنظيمية وتشريعية ذات صبغة إستقرارية، تسير هذه المناطق توافق تطلعات الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإستراتيجياتها الشاملة ، فلهذا يجب إنشاء إدارة بصفة الشباك الوحيد الذي بواسطته يتعامل معه المستثمر في جميع مراحل العملية الإستثمارية، والسهر على إيجاد الحلول للمشاكل الطارئة التي تعارضه إن وجدت .

وخلاصة القول أن المناطق الحرة الصناعية للتصدير تستطيع أن تكون الأداة الفعالة لتدارك العملية التصنيعية الجزائرية ، والمساهمة في سلاسل القيم العالمية والإنتقال للإقتصاد السوق بسلاسة ، بمد جسور رأس مالية للإستفادة من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي توزع مراحل إنتاجها حول هذه المناطق الحرة لاكتساب الميزة النسبية من خلالها وجمع مختلف هذه المزايا يؤهلها لاكتساب الميزة التنافسية العالمية، وهذا ما يجعلها أقطاب صناعية بامتياز .

قائمة المراجع :

1. أسعد حمود سلطان السعدون، مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة، الملتقى، العربي، الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، الشارقة، 27-31 مارس 2005، .
2. حسان نادية أسباب فشل الامر رقم 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الإستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار مقارنة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة دكتوراه حقوق، جامعة الجزائر 2007، .
3. شاشوة حميد، تحديات المناطق الحرة الصناعية للتصدير في ظل العولمة الاقتصادية، ماجستير المدرسة العليا للتجارة. 2002. 2003.
4. صلاح زين الدين، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، .
5. عبد الأمير حيمة عبود، دراسات في الإقتصاد الدولي، آراء اقتصادية وإجتماعية. دار دجلة . عمان .الأردن .2011.
6. محمد قاسم الخصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، الأردن ، 2010،
7. محمودي مراد، التطورات العالمية في الإقتصاد الدولي، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2002.
8. منور أوسرير ، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة بعض تجارب البلدان النامية، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، سنة الجامعية 2004، 2005،
9. الأمر 03-01 المؤرخ ل 20 غشت 2001 يتعلق بتطور الاستثمار الجريدة الرسمية عدد 47 ل 22 غشت 2001.
10. الأمر 03-02 المؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بالمناطق الحرة الجريدة الرسمية عدد 42- ل 25 يونيو 2006.
11. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، يتضمن قانون ترقية الاستثمار - الجريدة الرسمية عدد 64 ل 10 أكتوبر 1993.
12. القانون رقم 06-10 المؤرخ في 24 يونيو 2006 يتضمن إلغاء الأمر رقم 03-02 المؤرخ في 19 يوليو لسنة 2003 والمتعلق بالمناطق الحرة ، الجريدة الرسمية عدد 42 ل 25 يونيو 2006.
13. المرسوم التنفيذي رقم 97-106 المؤرخ في 5 أبريل 1997 المتضمن الحرة لبلارة، الجريدة الرسمية عدد 20 ل 06 أبريل 1997.

14. Abd El madjid Bouzidi, Mais oui, il nous faut des zones franches d'exportation, le soir, 02-05-2012
15. Abd Elhak lamiri, la décennie de la dernière chance, chihab éditions,2013.
16. Aradhna agarwal, Export processing Zone in India : analysis of the export performance , ICRIER, November, 2004.
17. Aradhna Aggrawal, performance of export processing zones , Indian commcial for research on international economic relation ,ICRIER India , march 2005,.
18. BIT ,Rapport sur l'initiative focal concernant les zone franches d'exportation , Genève, mars 2008
19. CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2013, les chaines de valeur mondiales ; l'investissement et le commerce au service du développement, Genève, juin 2013 ;.
20. Frédéric Saliba, le Costa Rica se rêve en silicone valley d'Amérique latine, le monde, 05, 04,2014.
21. François bost, les zones franches sont elle utiles au développement ?secrétariat du club de sahel et de l'Afrique de l'ouest (CSAO/OCDE), enjeu ouest Africains/N°04, novembre 2011,
22. IFID, présentation générale des zones franches, journées d'études, Alger 16 et 17 octobre 1993
23. Jmieck Mc Callum, export Processing Zones: Comparative data from china, Honduras, Nicaragua and South Africa, ILO, Working Paper N°: 21, Geneve, March 2011
24. Laurence Buzenot,zones franches industrielle d'exportation et system urbain à Maurice,2007. in <http://mappemonde.mgm.fr/num16/articles/art07403.html>
25. Laurence Buzenot , industrisation , Zone Franche et développement Socio Spatial dans les espaces insulaires.thèse de doctorat . 2010 .
26. Laurence buzenot ,zone franche mauricienne, étude sur les zones franche de l'île Maurice ,université la réunion ,2012
27. Peter G ;warr, Zones franches industrielles et politiques commerciales, Finance et développement , juin 1989.
28. pascal lorot ,Thierry schob, les zones franches dans le monde ,la documentation française ,paris ,1987. .28